



بيان تونس

جلسة النقاش العام

الدورة الثانية للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من
أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

نيويورك، 29 نوفمبر - 3 ديسمبر 2021

السيد الرئيس،

في البداية أتقدم إليكم ومن خلالكم إلى دولة الكويت الشقيقة بخالص التهاني على انتخابكم لرئاسة الدورة الثانية للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، متمنيا لكم النجاح والتوفيق، كما أؤكد لكم استعدادنا الكامل للتعاون معكم من أجل إنجاح أعماله. ولا يفوتني أن أعرب عن خالص الشكر وفائق التقدير للمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة على رئاستها الناجحة للدورة لأولى للمؤتمر. والشكر موصول للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الجمعية العامة على مشاركتها في هذه الدورة ودعمهما المستمر للمؤتمر.

السيد الرئيس،

ترحب تونس بعقد الدورة الثانية لهذا المؤتمر بعد تأجيلها لمدة سنة بسبب جائحة كوفيد-19 ونجدد التأكيد على ضرورة مواصلة بذل كل الجهود لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط في أقرب الآجال.

فبقدر ما يتواصل وجود وتطوير أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في منطقة الشرق الأوسط، بقدر ما يرتفع منسوب التوتر ويتفاقم انعدام الثقة، علاوة على ما قد يؤدي إليه من سباق للتسلح وتحريض على العنف وتهديد للأمن والاستقرار، وتأثيرات سلبية على مسارات التنمية، وعلاقات التعاون بين دول المنطقة.

وفي ظل استمرار التهديدات الإرهابية، فإن وجود أسلحة الدمار الشامل والمواد المرتبطة بها في الشرق الأوسط، قد يدفع الجماعات الإرهابية للسعي للحصول عليها وتنفيذ عمليات كارثية.

وفي نفس السياق، يساورنا بالغ القلق إزاء العواقب الإنسانية الكارثية التي يمكن أن تنجر عن وجود أسلحة الدمار الشامل وانتشارها في الشرق الأوسط، وكلنا يدرك معاناة ضحايا الأسلحة النووية والتجارب النووية كما نعلم العواقب الوخيمة لاستخدام الأسلحة الكيميائية في منطقتنا.

ولذلك فإن إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يمثل ضرورة ملحة، كما أنّ من شأنه الإسهام إلى حد كبير في توطيد مقومات السلم والأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي، وكذلك في تعزيز علاقات التعاون وحركة التبادل التجاري ودفع التنمية في جميع دول المنطقة، إلى جانب التقليل من مخاطر التلوث البيئي.

السيد الرئيس،

نجدد التأكيد على أهمية إضفاء الطابع العالمي على جميع المعاهدات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، ولا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، واتفاقية حظر الأسلحة

الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما ندعو جميع دول المنطقة للانضمام إلى كل هذه المعاهدات في أسرع وقت ممكن.

وبالمقابل، فإننا نؤكد أيضا على الحق غير القابل للتصرف في الاستخدامات السلمية للتقنيات النووية والإشعاعية والكيميائية والبيولوجية وعلى أهمية تعزيز التعاون الفني في هذه المجالات من أجل دعم التنمية المستدامة في جميع دول الشرق الأوسط.

السيد الرئيس،

إن فشل مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي سنة 2015 لا يجب أن يثنينا عن مواصلة الجهود وتكثيفها من أجل الحفاظ على مصداقية واستمرارية المنظومة التي ترسيها المعاهدة، وهو ما يستوجب العمل على إنجاح مؤتمر المراجعة العاشر المزمع عقده خلال شهر جانفي المقبل وتعزيز فاعلية المعاهدة من خلال التوصل إلى نتائج واضحة حول تنفيذ كافة الالتزامات السابقة وفي مقدمتها إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وفي اعتقادنا فإن عقد مؤتمرنا هذا يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح تستحق كل التشجيع والمساندة خاصة من الدول الوديدة لمعاهدة عدم الانتشار النووي والراعية لقرار 1995 بشأن الشرق الأوسط. ونود أن نجدد التأكيد كذلك على أن مسؤولية إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل مسؤولية دولية جماعية.

ونقدر في هذا الخصوص الدور البناء لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح الذي أسس "مشروع المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط" الهادف لتعزيز البحوث والقدرات لتحقيق هذا الهدف، ونشكر الاتحاد الأوروبي على تمويله لهذا المشروع، كما نثمن المساهمات القيمة لمنظمات المجتمع المدني.

كذلك، فإننا نشدد على أهمية ضمان المشاركة الكاملة والفاعلة للمرأة في عملية إنشاء المنطقة في الشرق الأوسط، وفي جميع الجهود من أجل السلام ونزع السلاح.

في الختام السيد الرئيس نتطلع إلى مناقشات بناءة ومفاوضات موضوعية خلال هذه الدورة لصياغة المعاهدة الخاصة بإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وشكرا